

المدخل النظري؛

لكلّ تركيب لغويّ دلالاته الخاصة به دون غيره ، ولا تقبل سلامة الأداء اللغوي ودقته أن يؤدّى تركيب بعينه المعنى ذاته الذي يؤديه تركيب آخر ، فلا يتساوى تركيبان في أداء دلالة واحدة ، كما لا تجتمع دالتان متغايرتان في تركيب واحد.

فإذا كان تركيب الجملة الاسمية له دلالاته الخاصة به ، فهو بذلك لا يؤدي دلالة تركيب الجملة الفعلية، وإذا ما وضع تركيب الجملة الاسمية موضع تركيب الجملة الفعلية في سياق تركيب الجملة الفعلية ، فهو خروج عن الأصل. فهناك فرق بين حقيقة دلالة الاسم وحقيقة دلالة الفعل ، يوضّحه الجرجاني بقوله: ((موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجددّه شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))^(١) فدلالة التركيب الاسمي الثبوت ، ودلالة التركيب الفعلي التجدد ، أي: الحدوث والانقطاع.

وفي اللغة تراكيب تتوسط بين هاتين الدالتين (الاسمية والفعلية) ؛ فتركيب الاسم العامل عمل الفعل (مثل: محمدٌ كاتبٌ الدرس) يؤدي دلالة فعلية لعمله عمل الفعل ، وهو - بذلك - لا يكون على الدرجة نفسها مع التركيب الاسمي- غير العامل عمل الفعل- في أداء الدلالة الاسمية (مثل: محمدٌ كاتبٌ الدرس) ولا درجة التركيب الفعلي في أداء الدلالة الفعلية (مثل: محمدٌ يكتبُ الدرس).

ويرتبط الاسم المنوّن بالدلالة الفعلية ، يقول ابن هشام : ((عمل المنوّن أقيس لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة))^(٢) فالاسم المنوّن العامل يؤدي دلالة فعلية ،

(١) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ١٧٤

(٢) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ٣٨٢

لأنه يعمل عمل الفعل ، وهو (الاسم المنون العامل) يشبه الفعل في أن الاسم المنون العامل نكرة ، والفعل لا يقبل التعريف ، وبذلك أصبح التنوين علامة تدل على أن الاسم العامل يعمل عمل الفعل .

والتركيب الإضافي لا يقبل التنوين ؛ فيحذف التنوين من المضاف ، يقول السهيلي: ((التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل ، فلا يدخل في الاسم إلا علامة لانفصاله مما بعده ، ولذلك يكثر في النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة ، فإذا لم تضاف احتاجت إلى التنوين تنبيهًا على أنها غير مضافة ، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك [أي إلى التنوين] إلا فيما قلّ من الكلام [يقصد الاسم العلم] لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص ، وما لا يتصور فيه الإضافة بحال لا ينون بحال ، كالمضمر والمبهم))^(١) فلا يجتمع في الاسم التنوين والإضافة معًا ، مما يجعل للتنوين دلالة تغاير دلالة الإضافة ، فالتنوين يكثر في النكرات ، والإضافة تعريف أو تخصيص ، والنكرة تشبه الفعل لأنها شيوع بلا تعيين (لذا كان عمل الاسم المنون أقيس ، كما قال ابن هشام) والإضافة تكسب التعريف .

فإذا كان التنوين يرتبط في دلالاته بالأفعال ، فإن الإضافة تؤدي معنى الإسناد الاسمي ، وهو الإسناد الوصفي الثابت غير المقيد بزمن انقطاع ، فيعرف ابن هشام الإضافة بأنها: ((إسناد اسم إلى غيره))^(٢) فالإسناد (الذي يقبل الثبوت أو التجدد) حاصل في الإضافة إلا أنه للثبوت دون التجدد ، إذ تفيد الإضافة وصفًا ثابتًا للمضاف ، واستحقاقًا ثابتًا للمضاف إليه ؛ لذلك تقع الإضافة للأسماء لا للأفعال ، يقول سيبويه: ((ولا معنى للإضافة إلى الأفعال ، لأنها لا تملك شيئًا ولا تستحقه))^(٣) فالإضافة لا تكون -أصلًا- للأفعال ، لأن

(١) السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ٦٩

(٢) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ٣٢٥

(٣) سيبويه ، الكتاب ، ١٨٣/١

الإضافة موضوعة للتملك والاستحقاق ، وهو ما لا يمكن أن يكون للفعل .
أما عن إضافة ظروف الزمان وأسماء آخر-كحيث وريث- للأفعال ،
فلأنهما أدوات لها دلالة وظيفية محدّدة لا تقبل الملكية والاستحقاق ، ويذكر
السهيلي أن الإضافة للأفعال إنما هي إضافة إلى الاسم المراد من الفعل ، يقول
السهيلي: ((ما أضيف للأفعال في الحقيقة شيء ، وإنما أضيفت هذه-وما هو في
معناها من الأسماء التي تقدم ذكرها- إلى الاسم الذي اشتق منه الفعل ، وهو
الحدث ، وذلك أن أسماء الزمان إنما تذكر من أجل الأحداث الواقعة فيها))^(١).
فالإضافة تقع للأسماء لتفيد معنى الإسناد الثابت (الملكية والاستحقاق)
وهو ما يجعل دلالة الإضافة دلالة اسمية ثابتة ، مغايرة لدلالة العمل الفعلي
الذي يفيد التجدد والانقطاع وهي دلالة الاسم العامل المنون.
فهي أمور مترابطة بين الاسم وخصائصه من ناحية ، وأمر مترابطة
بين الفعل وخصائصه من ناحية أخرى:

أ) الاسم : الثبوت ، التعريف أو التخصيص ، الإضافة .

ب) الفعل : التجدد ، التأكيد والشيوع ، التنوين .

فالاسم موضوعه الثبوت والاستمرار ، ويقبل التعريف أو التخصيص ،
ومن خصائصه الإضافة .

أما الفعل فموضوعه التجدد والانقطاع ، ولا يفيد تعييناً فهو كالنكرة ،
لذا يعمل عمله الاسم المنون ، والتنوين ضدّ الإضافة .

فهناك تركيبان متوازيان دلاليًا: التركيب الإضافي (كاتبُ الدرس)
وتركيب الاسم العامل المنون (كاتبُ الدرس) غير أن دلالة الاسم العامل المنون
قد تأتي في صيغة التركيب الإضافي، وذلك بالعدول عن تنوين الاسم العامل

(١) السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ٧٤

إلى إضافته ، فيأتي تركيب الاسم المنون " كاتبُ الدرس " مكان التركيب الإضافي " كاتبُ الدرس " ليأخذ بذلك الاسم المنون دلالة الثبوت لا التجدد ، وهي دلالة الإضافة الأصلية مثل: " يد الرجل " .

ويبين ابن هشام انقسام الإضافة إلى أصلية (محضة) وغير أصلية (غير محضة) فيقول: ((الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة. وأن غير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران: أمر في المضاف ، وهو كونه صفة. وأمر في المضاف إليه ، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة. وذلك يقع في ثلاثة أبواب: اسم الفاعل "ضارب زيد" ، واسم المفعول كـ "معطى الدينار" ، والصفة المشبهة كـ "حسن الوجه" ، وهذه الإضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً. وأن الإضافة المحضة عبارة عما انتفي منها الأمران المذكوران أو أحدهما ، مثال ذلك: " غلام زيد " فإن الأمرين فيهما متنفيان ، و "ضرب زيد" فإن المضاف إليه وإن كان معمولاً للمضاف ، لكن المضاف غير صفة ، و "ضارب زيد أمس" فإن المضاف وإن كان صفة ، لكن المضاف إليه ليس معمولاً لها ؛ لأن الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي ، فهذه الأمثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الإضافة فيها: محضة ، أي خالصة من شائبة الانفصال ، ومعنوية ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً))^(١).

فإضافة المصادر نحو "ضرب زيد" إضافة محضة - وتسمى إضافة حقيقية ومعنوية- لأن العلاقة بين المصدر المضاف والمضاف إليه تفيد الثبوت، مثل: " هدى الله " و "أجر العاملين" فالمصدر مضاف إلى المالك.

وعدّ ابن هشام إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل من الإضافة غير المحضة لأن الإضافة فيها لا تفيد تعريفاً أو تخصيصاً للمضاف ، ولعل إضافة الصفة المشبهة كانت من قبيل الإضافة غير المحضة لأن الإضافة فيها ليست

(١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ٣٢٦

للاستحقاق أو التملك (وهو ما يفيد التعريف أو التخصيص) فليست مثل: "يد الرجل" التي تفيد الإضافة فيها لام الملكية: "يدٌ للرجل" ، وإنما إضافة الصفة المشبهة لتمييز المضاف وتفسيره ، فتركيب: "حسنُ الوجه" أو "كريم الأخلاق" يفيد "زيدٌ حسنٌ وجهًا ، كريمٌ أخلاقًا" ، وإنما جاءت في صيغة الإضافة التي تفيد الثبوت لأن الإضافة أقرب للصفة المشبهة الدالة على الثبوت، فصارت الإضافة أصلًا للصفة المشبهة لدلالة الصفة المشبهة على الثبوت ، وإن كان الثبوت مع الصفة المشبهة في المضاف إليه (أي يفسره المضاف إليه) وليس الثبوت مع الصفة المشبهة للمضاف إليه ، إن تركيب الصفة المشبهة المضافة (حسنُ الوجه) ليس عدولاً عن التثوين الدالّ على الحدوث ، لأن الصفة المشبهة موضوعة للثبوت ، فليس التثوين أصل الإضافة فيها ، لذا خرجت الصفة المشبهة باسم الفاعل من هذه الدراسة، يقول ابن هشام ((وقولي: "على معنى الحدوث" مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل كظريف وأفضل، فإنهما اشتقا لمن قام به الفعل ، لكن على معنى الثبوت ، لا على معنى الحدوث))^(١) فليست إضافة الصفة المشبهة عدولاً عن تثوينها.

أما اسم الفاعل فهو يدل على الفعل والفاعل ، وبإضافته إلى المعمول تكتمل أركان الدلالة الفعلية، واسم الفاعل المضاف إلى معموله - من حيث الدلالة على الزمن - نوعان:

الأول: اسم فاعل مضاف أريد به زمن الفعل الماضي ، مثل: "ضاربُ زيدٍ أمس" ، وهي إضافة محضة حقيقية- تفيد تعريفاً أو تخصيصاً ، إذ أن إفادة وقوع الفعل في الزمن الماضي دلّ على تحقق وقوع الوصف "ضارب" ، فأفاد التحقق ثبوت الصفة على الدوام ، فاسم الفاعل الدالّ على الزمن الماضي ليس بعامل عمل الفعل ، وإضافته إضافة أصلية كما نص على ذلك ابن هشام .

(١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ٣٨٦

الثاني: اسم فاعل مضاف إلى المعمول أريد به الحال أو الاستقبال ،
 مثل "ضاربٌ زيدٌ الآن أو غداً" ، وهى إضافة غير محضة ، أى ليست أصلية ،
 وإنما أصلها تنوين المضاف ، يقول سيبويه: ((أريد بها معنى التنوين ... ولكن
 التنوين حذف **استخفاً**))^(١) فسيبويه يبين أن المراد من اسم الفاعل العامل
 المضاف معنى اسم الفاعل العامل المنون -ضاربٌ زيداً- فإن أصل الإضافة -
 هنا- التنوين ويرى سيبويه أن التنوين حذف تخفيفاً من ثقله اللفظي ، فالعدول
 عن التنوين إلى الإضافة للتخفيف اللفظي .

وإلى مثله ذهب الزمخشري في قوله: ((والمعنى كما هو قبل الإضافة،
 ولاستواء الحالين وصف النكرة بهذه الصفة مضافة ، كما وصف بها
 مفصولة))^(٢) فالزمخشري يقصد أن تركيب اسم الفاعل العامل المنون "ضاربٌ
 زيداً" مساوٍ لتركيب اسم الفاعل العامل المضاف "ضاربٌ زيدٌ" لذا يوصف
 باسم الفاعل العامل المضاف إلى المعرفة الاسمُ النكرة مثل قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا
 بَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾ (المائدة : ٩٥) يقول ابن عقيل: ((توصف به [اسم الفاعل العامل
 المضاف] النكرة ، نحو قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَالِغِ الْكَعْبَةِ﴾ وإنما يفيد التخفيف
 وفائدته ترجع إلى اللفظ))^(٣) فالقرينة الدالة على أن أصل "بالغ الكعبة" التنوين
 "بالغاً الكعبة" وقوع "بالغ" صفة للنكرة مع أنها مضافة للمعرفة ، وكذلك إذا
 جاء اسم الفاعل المضاف إلى المعرفة حالاً ، يقول ابن هشام: ((وصحّ مجيء "
 ثاني" حالاً مع إضافته إلى المعرفة في قوله "ثاني عطفه" (الحج: ٩))^(٤)
 وتصرّح النصوص السابقة بأن فائدة العدول ترجع إلى التخفيف اللفظي.

فمعنى ذلك أن اسم الفاعل المضاف إذا أريد به الحال أو الاستقبال -

(١) سيبويه ، الكتاب ، ٤٢٥/١

(٢) الزمخشري ، المفصل في علم اللغة ، ١٠٤

(٣) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ٤٦/٢

(٤) ابن هشام ، قطر الندى ، ٢٥٤

وهو أمر مرده إلى السياق- كان عدولاً عن تنوين اسم الفاعل العامل الذي يدل على التجدد والانقطاع (الحدث الفعلي).

أما أن يكون داعي العدول عن التنوين إلى الإضافة التخفيف اللفظي من ثقل التنوين؛ فهو مدعاة البحث .

فإذا كان التركيب الإضافي - في الأصل- يفيد الوصف الثابت المستمر ، وتحقق وقوع الفعل واستمراره ، وكان تركيب تنوين اسم الفاعل العامل يفيد التجدد في الحال أو الاستقبال ؛ فإن عدول اسم الفاعل عن التنوين إلى الإضافة ادعاء بتحقق وقوع الفعل واستمراره.

ومعاملة ما يقع في الحال أو الاستقبال معاملة الماضي له مسوغه البلاغي ، فقد ذكر عز الدين بن عبد السلام أن من أنواع التجوُّز في الأفعال: ((التجوُّز بالماضي عن المستقبل ، تشبيهاً له في التحقيق))^(١) وهو مثل الدعاء بصيغة الفعل الماضي "رحمه الله" ومثناة بفسيح جنائته" ، والمراد منه المستقبل أي: يرحمه الله ويدخله جنائته إن شاء الله تعالى ، والداعي البلاغي من هذا العدول -كما ذكر عز الدين- تشبيه ما يكون في المستقبل بما هو كائن في الماضي ، كأنه متحقق .

وتحدث ابن الأثير عن الفائدة البلاغية من الإخبار بالفعل الماضي عن المستقبل ، وجعله من الصناعة المعنوية ، فيقول: ((وفائدته أن الفعل الماضي إذا أخبر به عن الفعل المستقبل الذي لم يوجد بعد ، كان ذلك أبلغ وأؤكد في تحقيق الفعل وإيجاده ، لأن الفعل الماضي يعطى من المعنى أنه قد كان ووجد وإنما يفعل ذلك إذا كان الفعل المستقبل من الأشياء العظيمة التي يستعظم وجودها))^(٢).

(١) عز الدين بن عبد السلام ، الإشارة إلى الإيجاز ، ٢٦ ،

(٢) ابن الأثير ، المثل السائر ، ٤١٩/١ ،

فإذا كان أداء الفعل الماضي لمعنى الفعل المستقبل فائدته البلاغية ، فإن أداء اسم الفاعل المضاف (الذي يفيد الوصف الماضي المستمر) لمعنى اسم الفاعل المنون (الذي يفيد الحدوث في الحال أو الاستقبال) فائدته البلاغية ، ولا يكون العدول عن التنوين إلى الإضافة لمجرد التخفيف اللفظي.

ولعل هذه الفائدة البلاغية هي ما جعلت الزمخشري يسمي الإضافة اللفظية غير المحضة في قوله تعالى: ﴿ مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَّتِهِمْ ﴾ (الأحقاف: ٢٤): ((إضافة مجازية))^(١). ويُسمى الزمخشري وغيره هذه الإضافة بالإضافة غير الحقيقية كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

وبحثاً عن هذه الفائدة البلاغية قمتُ باستقصاء التراكيب التي جاء فيها اسم الفاعل مضافاً إلى معموله في القرآن الكريم وذكرتُها عدا التراكيب الإضافية الآتية: "جاعل الملائكة -خالق كل شيء- عالم الغيب-غافر الذنب- فاطر السماوات- فالق الحب-فالق الإصباح-قابل التوب- مالك الملك" لأن دلالتها من حيث هي في حق الله تعالى وحده أزلاً وأبداً ، فهي لا تفيد الحدوث أو التجدد في الحال أو الاستقبال .

وكذلك تراكيب: "داعي الله- صاحب الحوت - بادي الرأي" لأنها ألقاب تدل على الثبوت ، فقد أصبحت ألقاباً خاصة لأشخاص بذواتهم ، ولا تؤدي معنى الحدوث الفعلي .

وقد بلغ عدد أسماء الفاعلين المضافة والمدروسة هنا أربعين اسم فاعل مضاف ، وفيما يلي تحليل تراكيبها الإضافية داخل السياق .

(١) الزمخشري ، الكشاف ، ٢٠٤/٤